العرب
الجمعة 2021/01/15
السنة 43 العدد 11941

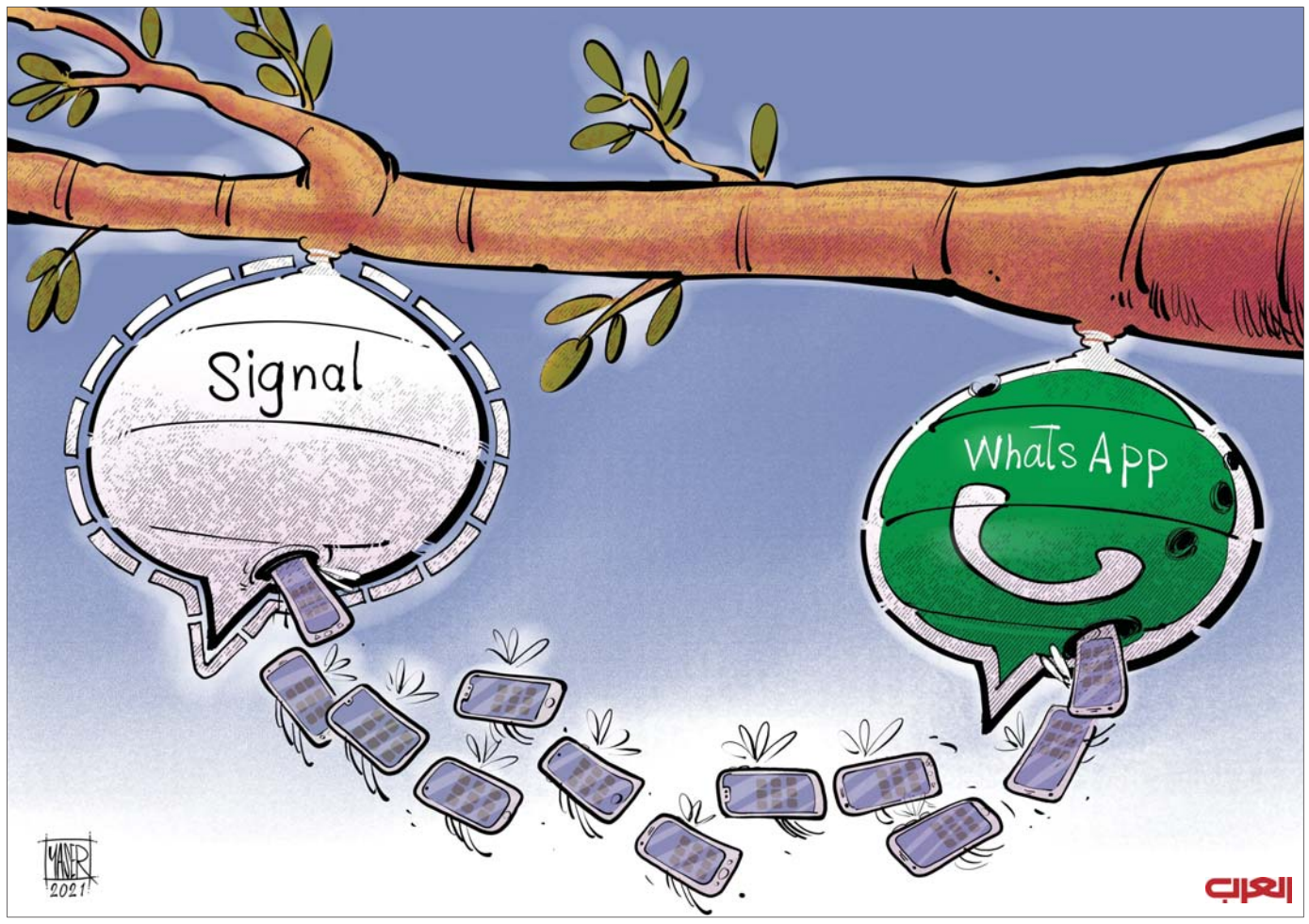

الصواريخ الإيرانية... والأجندة إسرائيلية

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

بات واضحا أن إسرائيل، التي تضرب كلّ يوم تقريبا في سوريا وتراقب الأراضي اللبنانية من الجو وحتّى البحر، ليلا ونهارا، نجحت في جعل الصواريخ الباليستية لإيران القاسم المشترك، وقد يكون الوحيد بين إدارتي دونالد ترامب وجو بايدن. في النهاية ذهبت إدارة بايدن، قبل أيّام من دخول الأخير إلى البيت الأبيض، إلى حيث يفترض أن تذهب. ربطت بين إعادة الحياة إلى الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني الموقّع صيف العام 2015 في عهد باراك أوباما وبين الشروط التي تجاهلها الاتفاق، والتي دفعت ترامب إلى تمزيقه في 2018 وجعله يقول إنّه "أسوأ اتفاق من نوعه".

في مقدّم هذه الشروط الربط بين الاتفاق النووي الإيراني من جهة والصواريخ الباليستية الإيرانية والسلوك الإيراني في المنطقة من جهة أخرى.

من هذا المنطلق يمكن اعتبار كلام جيك سالیفان مستشار الأمن القومي في إدارة بايدن بمثابة نقطة تحوّل في غاية الأهمّية والدلالات. قال سالیفان قبل أيّام قليلة إنّ إدارة بايدن ليست ضد العودة إلى الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع مجموعة الخمسة زائدا واحدا (البلدان الخمسة ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن وألمانيا)، "لكنّ الصواريخ يجب أن تكون على الطاولة". خلاصة مثل هذا الكلام، الذي يعني الكثير، أنّه لم يعد مطروحا هل ستكون هناك حرب قبل مغادرة الرئيس الحالي للبيت الأبيض وأن الحرب مرتبطة بإدارة ترامب فقط. ما صار مطروحا أن شيئا لن يتغيّر في عهد بايدن الذي صار على خطّ ترامب. سيظل خيار الحرب مطروحا بسبب الصواريخ الباليستية التي تقدّم، ربّما، الاهتمام بها على البرنامج النووي الإيراني...

الأكيد أن إدارة بايدن لا تستطيع الاعتراف علنا بأن إدارة ترامب كانت على حقّ في الموضوع الإيراني. الواقع أن هناك فريق عمل كان محيطا بترامب يعرف إيران وتاريخها الحديث جيّدا، بدءا باحتجاز دبلوماسيي السفارة الأميركية في طهران 444 يوما ابتداء من تشرين الثاني – نوفمبر 1979. استطاع هذا الفريق بناء سياسة متماسكة في مواجهة إيران أوصلت إلى تمزيق الاتفاق في شأن ملفّها النووي وفرض المزيد من العقوبات على النظام. أثرت هذه العقوبات على إيران تأثيرا كبيرا.

إدارة بايدن لا يمكنها الوقوف موقف المتفرّج، فليس مسموحا أميركيا أن تلعب إيران دور القوة المهيمنة في الخليج والشرق الأوسط، معتمدة على الصواريخ والميليشيات المذهبية التي تموّلها

هذا ما يرفض أركان النظام الاعتراف به، مثلما يرفضون الاعتراف بأنّه لن يكون في استطاعتهم التفاوض مع الإدارة الأميركية الجديدة من موقع قوّة، وذلك مهما تظاهروا بذلك ومهما عملوا من أجل تأكيد أنّهم في لبنان وفي غزّة وأن صواريخ لبنان وغزّة الموجهة إلى إسرائيل جاءت من إيران وليس من أيّ مكان آخر.

مهما فعلت إيران، لن تستطيع الإمساك كلّيا بالعراق، الذي تعتبره الجائزة الكبرى، وذلك بالطريقة التي تريدها. مهما لجأت إلى عراضات مسلّحة يقوم بها "الحشد الشعبي"، وهو مجموعة ميليشيات مذهبية موالية لطهران، يبقى العراق العراق وتبقى إيران إيران. مهما فعلت إيران في لبنان لتأكيد أنّه يدور في فلكها وأن قاسم سليماني قائد "فيلق القدس" موجود في كلّ حيّ شيعي، يظلّ أن إيران مرفوضة من معظم الشعب اللبناني الذي بات يعرف أنّها تستطيع أن تدمّر، لكنها لا تستطيع أن تبني.

هناك ما جعل الإدارة الأميركية الجديدة تعيد النظر بحساباتها وتخفف من اندفاعتها الإيرانية وحماستها للعودة من دون شروط إلى الاتفاق النووي. شمل ذلك، الرجل المفتاح، جيك سالیفان المعروف بمواقفه المتعاطفة مع العودة إلى العمل بالاتفاق النووي الإيراني.

لا بدّ، في هذا الإطار، من التوقّف عند حدثين في غاية الأهمية صبّا في هذا الاتجاه. كان الحدث الأوّل إطلاق صواريخ وقذائف بواسطة طائرات من دون طيّار على منشآت نفطية لشركة "أرامكو" السعودية في أبقيق الواقعة في المنطقة الشرقية في أيلول – سبتمبر 2019. كانت الإصابات التي حققتها إيران دقيقة وكشفت الميزات الجديدة المتطورة لصواريخها الباليستية التي عطلت لبضعة أيّام قسما لا بأس به من إنتاج النفط السعودي.

تكرّر الأمر قبل نحو أسبوعين. قصف الحوثيون، الذين ليسوا سوى أداة إيرانية، مطار عدن. سقطت القذائف على بعد أمتار قليلة من الطائرة المدنية التي كانت تنقل أعضاء الحكومة اليمنية الجديدة إلى عاصمة الجنوب اليمني. سقط 26 قتيلا والعشرات من الجرحى في ضربة مدروسة أطلقت فيها صواريخ من منطقة قريبة من تعز عاصمة المنطقة الوسطى اليمنية التي يسيطر الحوثيون على جزء منها. قطعت هذه الصواريخ مسافة نحو 150 كيلومترا وسقطت على بعد أمتار قليلة من الهدف!

لا تستطيع أي إدارة أميركية إلاّ أن تأخذ في الاعتبار أن صواريخ إيران صارت خطيرة ودقيقة. لا تستطيع أيضا تجاهل أن أمن إسرائيل صار على المحكّ. وهذا همّ أميركي حقيقي. قد تكون الصواريخ الإيرانية في اتجاه المنطقة الشرقية في السعودية انطلقت من العراق وليس من إيران، لكنّ الثابت أن تغييرا في العمق حصل لا يمكن لإدارة بايدن الوقوف موقف المتفرّج منه. ليس مسموحا أميركيا أن تلعب إيران دور القوّة المهيمنة في الخليج والشرق الأوسط معتمدة على الصواريخ والميليشيات المذهبية التي تموّلها. فالسياسة التي اعتمدتها إدارة ترامب كانت تحظى بدعم واسع في مجلسي الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) ومن النواب والشيوخ الديمقراطيين والجمهوريين في الوقت ذاته.

ما الذي ستفعله إسرائيل؟ ذلك هو السؤال الكبير. ما نجحت به إلى الآن يتمثل في جعل صواريخ إيران قاسما مشتركا أو جسرا بين إدارتين ليس ما يجمع بينهما. أكثر من ذلك، إذا كانت إدارة ترامب استخفت بالصواريخ التي تطلقها إيران، عن طريق الحوثيين (أنصارالله) من اليمن في اتجاه الأراضي السعودية، ليس مستبعدا أن تكون هذه المسألة موضع اهتمام واشنطن في الأشهر القليلة المقبلة من زاوية أن دقة الصواريخ الإيرانية في أهمّية البرنامج النووي الإيراني... بل أهمّ منه. أكثر من ذلك بدأ يظهر كلام عن الأراضي اليمنية التي يمكن استخدامها في إطلاق صواريخ في اتجاه إسرائيل وأن هذه الصواريخ تستطيع الوصول إلى ميناء إيلات على البحر الأحمر!

أمنيات التكامل تراود مصر والسودان

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

انتهى وقت انتظار معرفة شكل ولون الأزمة المقبلة بين مصر والسودان، وبدأ البلدان تجربة جديدة للبحث عن الملف التالي الذي يعيد الجاذبية للعلاقات، فقد سقطت منغّصات عكّرت صفو الأحلام والأمنيات والطموحات والتكامل بين "وادي النيل".

اختزلت هذه التسمية نهر النيل الذي يجوب دولا عديدة فيهما فقط، قبل أن يستيقظ مصريون وسودانيون على كابوس سد النهضة الإثيوبي الذي يهدد مصير حصص مياه مقررة وفقا لاتفاقيات دولية، وهي دلالة أيضا على أن الشريان المائي رابط عضوي لن تفلح المشكلات المتراكمة في فصم عرى العلاقة بين البلدين.

شهدت العلاقات بين النظام المصري والسلطة الانتقالية في السودان تطورات على مستوى التنسيق في عدد من الملفات المشتركة، والابتعاد عن جوانب تؤدي إلى التوتر، ولعبت المصالح المتقاربة والتحديات المتشابهة دورا في تضييق الهوة السابقة.

توقفت سخونة حديث التكامل بصورتيه المادية والمعنوية خلال عهد الرئيس عمر البشير، وأصيبت العلاقات بين مصر والسودان بأمراض ضربتها في مقتل، ولا تزال رواسبها مستمرة حتى الآن، حيث نجحت الدعاية المؤدجلة التي روجّها إعلام جماعة الإخوان في تصوير مصر على أنها دولة تريد السطو على السودان.

مع كل خطوة إيجابية من القاهرة نحو الخرطوم أو العكس، ترتفع أصوات فلول البشير ومن يدورون في فلكهم، للتذكير بإحدى القضايا التي يمكن أن تفجّر أزمة، وإعادة التذكير بمواقف غير دقيقة، وأحيانا يتم اختلاقها أو تضخيمها، لأن الهدف قطع الطريق على استمرار التحسن الملحوظ بين البلدين، ويمكن أن يغيّر وجه المنطقة.

على مدار العشرات من السنين، كان السودان عمقا استراتيجيا مركزيا لمصر، ومرت العلاقات بفترات ازدهار وتدهور دون أن يتغير هذا الثابت في توجهات أي حاكم مصري، وعندما اهتز خلال عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك خسرت القاهرة السودان، ومعه جزء حيوي من مصالحها في قارة أفريقيا.

بدأت الخسارة بتفجر أزمة سد النهضة الذي جرى تدشينه في وقت مرت فيه العلاقات بين البلدين بمرحلة سيئة، وروّج نظام البشير لمشروع السد الإثيوبي على أنه يحمل خيرا كثيرا، إلى حين اكتشفت السلطة الحالية في الخرطوم فاجعة العواقب الوخيمة، وأخذت تعمل على تصحيح الخطأ، مما يتطلب التنسيق مع القاهرة.

فتح هذا التلاقي البطيء الباب لتلاق آخر على أكثر من جبهة، وجميعها فرضت تعديل المسارات التي كانت تدار بها الملفات الشائكة، وتم التركيز على قواسم مشتركة كثيرة وتنحية ملفات خلافية عديدة كي يتسنّى التأسيس لعلاقة متينة.

أسهمت الروافد العسكرية التي تنحدر منها القيادة الرئيسية الحاكمة في زيادة وتيرة التفاهم، فالرئيس عبدالفتاح السيسي قضى سنوات طويلة في الجيش المصري، كذلك فعل الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة السوداني في جيش بلاده.

الأهم أن لدى كل منهما عدم ثقة في التيار الإسلامي، فقد تم تقويضه في مصر، وهو الطريق الذي تسلكه الخرطوم، ويريد البرهان الوصول إلى النقطة التي وصلت إليها القاهرة، بعد التغلب على تعقيدات الحالة السودانية، حيث هيمنت الحركة الإسلامية على السلطة لثلاثة عقود، بينما لم تتجاوز العام في مصر.

نجحت الاستدارة السياسية المصرية الراهنة في تجنب الوقوع في أخطاء سابقة أعاقت كل نوايا حسنة لتطوير العلاقات، فلم يعد التعامل مع السودان على أنه أزمة أمنية وكفى، تفضي للوصول إلى حلول خشنة واتهامات صريحة أو مبطّنة.

أدى خروج القاهرة من هذه الشرنقة إلى فتح أبواب السودان للحديث عن تعاون في مجالات خدمية كثيرة، مثل الطرق والنقل والزراعة والكهرباء والصحة، ثم خطا الجانبان خطوة كبيرة في المجال العسكري، وإجراء تدريبات ومناورات مشتركة تنطوي على إشارة بأن البلدين في سبيلهما إلى وضع نواة للمزيد من التعاون، والعودة إلى الصيغة التي دغدغت وجدان جيل سابق بشأن تكامل دولتي وادي النيل.

بقدر ما تحتوي هذه الصيغة على بعد عاطفي تاريخي، تنطوي على عبر لها دلالات بعيدة، فهي تعني المساواة والإرادة الحرة، والتخلص من إرث قاتم لا يزال يروج له البعض عندما يريدون تعكير العلاقات، ويتعلق بما يوصف في بعض الأدبيات السودانية بـ"إرث الاستعمار" أو الهيمنة من قبل الجارة الشمالية.

يعلم من يرددون هذه التوصيفات أنها كفيلة لشل العلاقة، وإحراج القيادة السياسية في الخرطوم التي لم تعد تبالي بها، وتمضي في طرق التعاون مع القاهرة على مستويات عدة، الأمر الذي رفع منسوب الانسجام في عدد من القضايا، وامتص الكثير من المرارات، وفوّت فرصا على تكرار معزوفات كانت إثارتها تكفي لفرملة أي توجه إيجابي بين البلدين.

يميل رئيس مجلس السيادة إلى الاستفادة من النموذج المصري في تجاوز جملة كبيرة من التحديات ووضع الترتيبات السياسية اللازمة للحكم الجديد، عقب سقوط الإخوان، وتتشابه في مقاطع كثيرة مع ما يمرّ به السودان منذ سقوط نظام البشير وحتى الآن، وهذه واحدة من علامات التناغم مع القاهرة التي تفتح بعض الأبواب المغلقة.

الاستدارة السياسية المصرية الراهنة نجحت في تجنّب الوقوع في أخطاء سابقة أعاقت كل نوايا حسنة لتطوير العلاقات، فلم يعد التعامل مع السودان على أنه أزمة أمنية تفضي للوصول إلى حلول خشنة

استفاد البرهان من التجربة المصرية في الانفتاح على القوى المؤثرة في النظامين الإقليمي والدولي، وعدم الدخول في صدام جماعي مع أي من القوى النشطة في الداخل خلال الفترة التي تشهد فيها البلاد إعادة هيكلة السلام، وعلى صعيد العلاقة مع قوى الهامش والأطراف والأحزاب التقليدية والشخصيات السياسية المؤثرة.

يقلص التفاهم في الكثير من الملفات المساحة الرمادية بين القاهرة والخرطوم، ويخلق مساحة واضحة تسهم في إزالة الشوائب أولا بأول، وتضاعف من الآمال في إعادة الثقة لمفهوم التكامل وفقا لقواعد جديدة تأخذ في الحسبان الأوضاع التي يمر بها كل بلد، وتتحاشى أخطاء حقب سابقة أدت إلى وأد الفكرة مبكرا، وتساوي فيها القاهرة بين القوى السودانية ولا تقتصر علاقتها على حزب أو فصيل معين.

تتأسس أركان التكامل على مفاهيم عملية واسعة، ففي المرة الأولى التي طرح فيها خرج من رحم مصالح مباشرة يجنيها كل بلد، وانصبت الفكرة في مقاطعها على أمور داخلية، وأخذت منحىً سريالياً أدى إلى انهيارها عند أول محك خلافي تواجهه.

يحضر البعد الداخلي حاليا ويضاف إليه البعد الإقليمي، وبعضه يتعلق بالموقف المشترك من ملف التطبيع مع إسرائيل وتداعياته على المنطقة، والبعض الآخر يتمثل في الخلاف الحدودي مع إثيوبيا، ويمكن أن يزداد حدة ويصبح مفتوحا على احتمالات عسكرية، قد يحتاج السودان فيها لمساعدة مصرية، وهو ما يفرض ضخ الدماء في أوجه التكامل، الذي لا يخلو من محتوى عسكري يصب في صالح البلدين.

يصبّ التقارب مع السودان، في شكل تعاون وثيق أو تكامل، في مصلحة مصر، ويسدّ الكثير من الثغرات في الأمن القومي على الجبهة الجنوبية، ويمكن أن يتحول إلى نواة لمنظومة قوية في منطقة على وشك أن تتبدل فيها بعض التوازنات الإقليمية.